

Distr.: General
15 July 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الستون

جنيف ١٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح

أقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثاني

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً: قياس وتقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً

تقرير من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

ناقش مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين تقرير* الأمانة الذي يتناول بالتفصيل مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. واعتمد المجلس لاحقاً الاستنتاجات المتفق عليها**، مرحباً بما تبذله الأمانة من جهود في تنفيذ الالتزامات والإجراءات ذات الصلة ببرنامج العمل.

وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ الفروع ذات الصلة من برنامج العمل، انصب عمل الأمانة على مؤشرات القدرة الإنتاجية لأن الدول الأعضاء قد اعتمدت مجموعة واسعة من الأهداف بشأن القدرات الإنتاجية (المجال ذو الأولوية "ألف" في برنامج العمل) ووافقت على تعزيز مكانتها في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً (الفقرة ٤٦ من برنامج العمل). وتتطلب تلك الجهود، في جملة ما تتطلبه،

* يرد التقرير في الوثيقة TD/B/59/3.

** ترد الاستنتاجات المتفق عليها في الوثيقة TD/B/59/SC.I/L.2.

مؤشرات ومعايير محددة لقياس مدى التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً، حتى الآن، في بناء قدراتها الإنتاجية الوطنية. ولذلك الغرض، طُلب من الأونكتاد أن يضع مؤشرات كمية بهدف إتاحة "منهجية تنفيذية ومبادئ توجيهية سياساتية بشأن كيفية تعزيز مكانة القدرات الإنتاجية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في أقل البلدان نمواً". (الفقرة ٦٥ هـ) من ولاية الدوحة).

ولذا، أُعدَّ هذا التقرير تلبيةً لطلب الدول الأعضاء المذكورة أعلاه بهدف عرض العمل الجاري الذي تقوم به الأمانة بشأن قياس وتقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. ويحدد التقرير الثغرات والقيود المحلية الموجودة، بينما يشير إلى التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً، حتى الآن، في بناء قدراتها الوطنية فيما يتعلق بالأهداف والمقاييس والمؤشرات المحددة المتفق عليها. ويقدم التقرير استنتاجات وتوصيات سياساتية موجهة إلى أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين العمل بها من أجل التصدي على نحو فعال للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في تسريع وتيرة التحول الهيكلي لاقتصاداتها.

مقدمة

١- ما برح الأونكتاد يقدم أساساً مفاهيمياً وتحليلياً لضرورة بناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك في سياق سلسلة تقاريره السنوية عن أقل البلدان نمواً. وأدى ذلك إلى اتساع نطاق الاعتراف بأهمية جعل القدرات الإنتاجية تدخل في صميم السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية في أقل البلدان نمواً، لوضعها على مسار النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، وضمان مستويات معيشية لائقة لسكانها، وتمكين هذه البلدان من الاستفادة من فرص التجارة والاستثمارات العالمية. وفي إطار برنامج عمل اسطنبول، أصبح بناء القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً المجال "ألف" من المجالات الثمانية الرئيسية ذات الأولوية التي يتعين على أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين العمل فيها. ويصف برنامج العمل المعوقات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في بناء القدرات الإنتاجية بأنها القيود إلزامية مفروضة على العرض تتمثل في نهاية المطاف في ضعف إمكانيات التصدير ومحدودية إيجاد فرص العمل المنتج وإمكانات التنمية الاجتماعية" (الفقرة ٤٤).

٢- وإلى جانب السعي لإجراء تحليل دقيق بشأن القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي، اتفقت الدول الأعضاء أيضاً على ضرورة تعزيز مكانة القدرات الإنتاجية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نمواً (الفقرة ٤٦ من برنامج العمل). وللقيام بذلك، يلزم تقييم التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً حتى الآن في بناء قدراتها الإنتاجية استناداً إلى مقاييس ومؤشرات محددة يمكن تقييم تلك القدرات على أساسها. وتبذل أمانة الأونكتاد، في إطار مساهمتها في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بتعزيز مكانة القدرات الإنتاجية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ووفقاً للفقرة ٦٥(هـ) من ولاية الدوحة، جهوداً متواصلة من أجل "وضع مؤشرات قابلة للقياس كمياً وما يتصل بها من متغيرات لقياس القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد" بهدف إتاحة "منهجية تنفيذية ومبادئ توجيهية سياساتية بشأن كيفية تعزيز مكانة القدرات الإنتاجية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في أقل البلدان نمواً".

٣- ويُعدّ وضع أو تحديد مؤشرات قابلة للقياس كمياً بشأن القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً مهمة حسيمة نظراً للقيود المعروفة التي تحدّ من توافر البيانات في هذه البلدان ومختلف المجالات التي تشملها المسائل المتعلقة بالقدرات الإنتاجية. وعندما تتوافر البيانات بشأن بعض المؤشرات، فإن التعريف المستخدم لجمع تلك البيانات وقياسها قد يختلف عن التعريف المثالي المطلوب لقياس القدرات الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، قد يستند قرار يتعلق بشق طريق أو بناء محطة لتوليد الكهرباء إلى عناصر سياسية تشمل أحكاماً قيمية أكثر مما تقوم على دراسات جدوى اقتصادية. وفضلاً عن ذلك، فإن القرارات السياسية، القائمة ربما على المصلحة الاستراتيجية الوطنية المتصورة، قد لا تتيح أبعاداً وقيماً رقمية لوضع مؤشرات دقيقة لقياس العمل المنجز. ومن العسير أيضاً التحقق من وجهة التأثير على العناصر الاقتصادية

كالنتائج المحلي الإجمالي أو العمالة أو الإنتاجية الشاملة على نطاق الاقتصاد المترتبة على شق طريق جديد أو بناء محطة جديدة لتوليد الكهرباء. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض البيانات المتعلقة بأثر مشروع أو تدخل معين قد لا تكون متاحة من مصادر ثانوية أو قد يصعب استقاؤها من المصادر الرئيسية. أي أن المصادر المختلفة للبيانات المتعلقة بالمؤشر نفسه قد تكون غير متطابقة أو قد يصعب استخدامها سوياً، مما قد يجعل مهمة قياس القدرات الإنتاجية أكثر تعقيداً وعسراً. وقد يلزم أحياناً استخدام تقنيات التقييم الكمية والنوعية على حد سواء في قياس القدرات الإنتاجية، مما يؤدي كذلك إلى مشاكل إضافية تتعلق بإمكانية مقارنة مؤشرات الأداء.

٤- ولكن رغم التحديات المطروحة فيما يتعلق بمدى توافر البيانات وتغير مصادرها وصلاحياتها والمسائل المنهجية، فإن الأهمية الحاسمة لوضع مؤشرات ومقاييس لتقييم القدرات الإنتاجية من أجل اتخاذ القرارات مسألة لا جدال فيها لعدة أسباب. فأولاً، تُعدّ المؤشرات والمقاييس من العناصر البالغة الأهمية في تقييم نتائج السياسات والاستراتيجيات، وتحديد النتائج، وتحليل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات. وثانياً، تُعدّ المؤشرات والمقاييس المفتاح لفهم اتجاه معين - أي لكي يحدد المرء موضعه الحالي ومقصده قبل أن يختار مساره. ومن المفيد أيضاً قياس وتقييم مستوى القدرات الإنتاجية لاستعراض التقدم الذي أحرزه بلد ما وأسباب إحراز ذلك التقدم. وثالثاً، تساعد المؤشرات وعملية الرصد على تقييم الصالح أو الطالح من الاختيارات السياساتية السالفة، وتشير بالتالي إلى السياسات والعمليات والإجراءات التي يلزم تصحيحها أو اعتمادها. وأخيراً، فإن العبر التي يمكن استخلاصها من المقارنات بين البلدان تُعدّ من الفوائد المحتملة الأخرى التي يمكن أن تنشأ من عمليات القياس والتقييم على أساس مؤشرات محددة. ويمكن استخلاص دروس قيّمة، إلى جانب أفضل الممارسات وأسئلتها، من خلال إجراء تقييم كمي لمستويات القدرة الإنتاجية في الماضي والحاضر والمستقبل (المنشود) بالنسبة لعدة بلدان.

٥- ومعظم البيانات المستخدمة في هذا التحليل مستقاة من قاعدة البيانات المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية، التابعة للبنك الدولي^(١). وإضافة إلى ذلك، استُخدمت عدة مصادر بشأن مسائل محددة: فالبيانات المتعلقة بتركز الصادرات السلعية والقيمة المضافة في قطاع التصنيع مستمدة من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat)^(٢)، أما البيانات المتعلقة بالطاقة فهي مستقاة من الوكالة الدولية للطاقة^(٣) ومن قاعدة البيانات المتعلقة بمبادرة "الطاقة المستدامة للجميع" أو "SE4All" التي استضافها البنك الدولي وأطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١١^(٤). وفضلاً عن ذلك، فإن البيانات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية

(١) <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

(٢) <http://unctadstat.unctad.org>

(٣) بعض البيانات متاحة للجمهور على: <http://www.iea.org/stats/>

(٤) <http://data.worldbank.org/data-catalog/sustainable-energy-for-all> و <http://www.iea.org/stats/>

الرسمية مستمدة من قاعدة بيانات أنشطة المساعدات التابعة لنظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التي تتيحها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٥)، أما البيانات الخاصة بتنظيم مشاريع المرأة فمصدرها أغيير وآخرون (٢٠١٢)^(٦). وبالإضافة إلى ذلك، ترد مجموعة شاملة من البيانات عن المؤشرات المرتبطة بالأهداف والغايات المدرجة في برنامج العمل على الموقع الإلكتروني لمكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية^(٧). ويتيح "المركز المتعدد الخدمات" ثلاثة ملفات من صحائف البيانات الجداولية تحتوي على بيانات بشأن ١٢٠ مؤشراً من المؤشرات المتصلة بمجالات العمل الثمانية ذات الأولوية، بما فيها مجال القدرات الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، يتضمن الموقع الإلكتروني صحيفة من البيانات الشرحية تحتوي على "معلومات بشأن المتغيرات والمؤشرات التي يلزم رصدها ومتابعتها واستعراضها" فيما يتعلق ببرنامج العمل. وفي إطار هذه العملية ومن أجل التقليل إلى الحد الأدنى من أوجه القصور في البيانات، تُستخدم الأهداف الواردة في البرنامج كمقاييس أو كمؤشرات تقريبية من حيث ما ينبغي اتخاذه من إجراءات على وجه الدقة.

٦- وهذه الوثيقة هي توليف لدراسة مستفيضة يجريها الأونكتاد تحت عنوان "تقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً"، وهي أول محاولة من نوعها منذ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي عُقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١. وستتاح النسخة غير النهائية للدراسة الشاملة للدول الأعضاء كورقة غرفة اجتماع. ولا تنطوي هذه المذكرة على الرسوم البيانية والأرقام التي تقارن أداء أقل البلدان نمواً فيما بينها وإزاء بلدان نامية أخرى، ولكن تلك الرسوم والأرقام متاحة على نطاق واسع في الدراسة الرئيسية. والدراسة في حد ذاتها ليست دراسة نهائية قاطعة، بل ينبغي النظر إليها باعتبارها خطوة أولى نحو تحديد المؤشرات والمقاييس الصحيحة لتقييم القدرات الإنتاجية، وتلك مهمة جسيمة. ويتوقع أن تفيد هذه الدراسة، التي ستصدر كجزء من المنشورات المتكررة للأمانة، واضعي السياسات في إدراج القدرات الإنتاجية في صميم سياساتهم واستراتيجياتهم الخاصة بالتجارة والتنمية.

أولاً- القدرات الإنتاجية وبرنامج عمل اسطنبول

٧- إن جزءاً كبيراً من برنامج العمل مخصص لمجالات العمل ذات الأولوية التي أعلنت أقل البلدان نمواً وشركاؤها الدوليون في التنمية الالتزام بها. وهناك ما مجموعه ثمانية مجالات ذات

(٥) <http://stats.oecd.org/Index.aspx?datasetcode=CRS1>

(٦) OECD, Measuring women entrepreneurship, in *Entrepreneurship at a Glance 2012* (OECD Publishing, 2012).

(٧) ترد الصفحة الإلكترونية "Indicators and statistics for Least Developed Countries" على الموقع التالي: <http://www.unohrrls.org/en/ldc/962/>

أولوية تحتل القدرات الإنتاجية صدارتها. أما المجالات السبعة الأخرى فهي الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والتجارة؛ والسلع الأساسية؛ والتنمية البشرية والاجتماعية؛ والأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة؛ وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات؛ والحكم الرشيد على المستويات كافة.

٨- ولا ينطوي برنامج العمل على تعريف صريح للقدرات الإنتاجية، ولكن تقسيمه إلى ثمانية مجالات ذات أولوية يوضح المسائل الرئيسية التي تندرج ضمن القدرات الإنتاجية والمسائل التي لا تندرج ضمنها. فلنبدأ بالفرع الذي يتناول القدرات الإنتاجية والذي يتألف من جزأين رئيسيين: جزء تمهيدي عام وجزء ثان أكثر تحديداً^(٨). ويعرض الجزء الأول أبرز الأهداف والغايات التي يمكن السعي لتحقيقها في بناء القدرات الإنتاجية:

- (أ) إحداث زيادة كبيرة في القيمة المضافة في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، مع إيلاء عناية خاصة لإيجاد فرص العمل؛
- (ب) تنويع القدرة الإنتاجية والتصديرية المحلية مع التركيز على القطاعات الدينامية ذات القيمة المضافة في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات؛
- (ج) إحداث زيادة كبيرة في فرص الحصول على خدمات الاتصالات والسعي لتوفير فرص الاستفادة من خدمات الإنترنت بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠؛
- (د) السعي لزيادة إجمالي الإمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد إلى مستوى مماثل لمستواه في البلدان النامية الأخرى؛
- (هـ) زيادة نسبة توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة زيادةً كبيرة بحلول عام ٢٠٢٠؛
- (و) تعزيز القدرات في مجالات إنتاج الطاقة وتجارتها وتوزيعها بهدف كفاءة تعميم فرص الحصول على الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠؛
- (ز) كفاءة تحقيق أقل البلدان نمواً لزيادة كبيرة في مجموع طول خطوط السكك الحديدية والطرق المعبدة، والشبكات البحرية والجوية، بحلول عام ٢٠٢٠.

٩- ويدعو الجزء الأول من برنامج العمل أقل البلدان نمواً وشركاءها الإنمائيين، إلى اتخاذ جملة من الإجراءات منها تعميم خطة لتنمية القدرة الإنتاجية، وتعزيز المؤسسات المالية المحلية، وتشجيع النشاط الاقتصادي، ودعم التنويع والجهود الرامية إلى تحقيق القيمة المضافة. كما يتضمن الجزء الأول إجراءات أكثر تحديداً، كتعزيز البرامج الرامية إلى تشجيع الصناعات الزراعية ودعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع للسياحة المستدامة. وهو يشمل ما مجموعه ١١ إجراءً: تضطلع أقل البلدان نمواً بستة منها، ويضطلع الشركاء الإنمائيون بخمسة أخرى. أما الجزء الثاني فهو يتألف

(٨) القدرات الإنتاجية تناولها الفقرات ٤٤-٥٥ من برنامج العمل.

من إجراءات تتمحور حول أربعة مواضيع، ألا وهي: الهياكل الأساسية، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنمية القطاع الخاص. ويندرج الموضوعان الأولان، في المقام الأول، في إطار بناء الموارد الإنتاجية حسب التصنيف الوارد في تقرير *أقل البلدان نمواً*، ٢٠٠٦: تنمية القدرات الإنتاجية^(٩). أما العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنمية القطاع الخاص فهي مجالات ترتبط أكثر بتنمية قدرات تنظيم المشاريع وتشجيع روابط الإنتاج، لا سيما فيما يتعلق بالمجال الأخير.

١٠- وتشير الهياكل الأساسية إلى الهياكل الأساسية المادية، مثل الكهرباء، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وهي تشمل ما مجموعه عشرة إجراءات (تضطلع أقل البلدان نمواً بستة منها ويضطلع الشركاء الإنمائيون بأربعة) أما موضوع الطاقة فيتعلق بمستويات الإنتاج، بل يمكن القول إنه يتعلق أكثر ما يتعلق بإمكانية الحصول على الطاقة المتجددة والموثوقة والميسورة التكلفة، وتندرج في إطاره سبعة إجراءات (تضطلع أقل البلدان نمواً بأربعة منها ويضطلع الشركاء الإنمائيون بثلاثة). وينصب التركيز في تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار على إنشاء المؤسسات وتعزيزها، إلى جانب تشجيع التعاون والتآزر بين الجهات الفاعلة المعنية التي تشارك في الابتكار في مجالي العلم والتكنولوجيا. ويشمل الموضوع ما مجموعه عشرة إجراءات (إجراء مشترك، وستة إجراءات تضطلع بها أقل البلدان نمواً وثلاثة إجراءات يضطلع بها الشركاء الإنمائيون). وتنطوي تنمية القطاع الخاص على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تذليل القيود الهيكلية التي تحد من نمو القطاع الخاص. وهي تشمل ما مجموعه ستة إجراءات (تضطلع أقل البلدان نمواً بأربعة إجراءات منها ويضطلع الشركاء الإنمائيون بإجراءين).

١١- وفيما يتعلق بالمجالات الأخرى ذات الأولوية في برنامج العمل، من المفيد التفكير في بعض المسائل المطروحة التي لا يُعتبر أنها تدخل مباشرة في نطاق القدرات الإنتاجية. ومن بين تلك المجالات التنمية البشرية والاجتماعية، وهي تشمل مسائل تتعلق بالتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية. ولذا، ما دام الأمر متعلقاً بالقدرات البشرية، فإنه يشير إلى أن مسألة القدرات الإنتاجية الواردة في برنامج العمل تتمحور أساساً حول الشواغل المطروحة أكثر على المستوى الكلي، بينما ينصب التركيز بدرجة أقل على المسائل المطروحة على المستوى الفردي. ويتمثل مجال آخر في تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات. وبالتالي فإن الأهداف والغايات والإجراءات التي تنطوي على تعزيز الموارد المالية تندرج في الغالب ضمن هذه الفئة وليس ضمن مجال القدرات الإنتاجية. كما أن برنامج العمل يسلط الضوء على الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والتجارة، والسلع الأساسية، باعتبارها ثلاثة مجالات من مجالات العمل ذات الأولوية - وهي مجالات تنطوي كلها على بعض الأهداف والغايات والتدابير المتعلقة بتنمية القدرات الإنتاجية. ولكن التقييم الحالي والجهود المبذولة من أجل قياس وتقييم المؤشرات تركز حصرياً على الجانبين المادي والتمويلي من القدرات الإنتاجية - المادية وغير المادية - دون الانغماس في نطاقات التنمية البشرية والاجتماعية.

(٩) الأونكتاد، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.II.D.9 (نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦).

ثانياً - القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً: ما مدى التقدم المحرز بالاستناد إلى المؤشرات الرئيسية الواردة في برنامج العمل؟

١٢ - أُشيرَ في الفصل السابق من هذه الوثيقة إلى الأهداف والغايات، في مجال القدرات الإنتاجية، التي التزمت أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي بالسعي إلى تحقيقها وفقاً لهدف "تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠". ومن العمليات المهمة لتيسير وضع السياسات الاستراتيجية في مجال تنمية القدرات الإنتاجية، تقييم الوضع الراهن للقدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً مقارنةً بالأهداف المعلنة وغيرها من المقاييس ذات الصلة^(١٠). ولذا، يستهل هذا الفرع تقديم ذلك التقييم، وهو يستند إلى الأهداف والغايات والإجراءات الواردة في برنامج العمل فيما يتعلق بالقدرات الإنتاجية. ومن ثم فإن هذا الفرع يتطرق إلى المواضيع الرئيسية الأربعة من المجال "ألف" ذي الأولوية. وهو يتضمن أيضاً تحليلات بشأن أي تحول هيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً من أجل إجراء تقييم أعم لقدراتها الإنتاجية وكذلك بشأن تمويل القدرات الإنتاجية والاستثمار فيها بغية استعراض الجهود المبذولة في سبيل تنميتها. ويشمل هذا الفرع على وجه الخصوص الجوانب التالية من القدرات الإنتاجية حسب ترتيب عرضها:

- (أ) التحول الهيكلي؛
- (ب) الهياكل الأساسية (الكهرباء، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛
- (ج) الطاقة، والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- (د) تنمية القطاع الخاص؛
- (هـ) تمويل القدرات الإنتاجية والاستثمار فيها (إجمالي تكوين رأس المال الثابت، المساعدة الإنمائية الرسمية).

١٣ - وفي جميع أجزاء هذا الفرع، يستند التحليل إلى آخر البيانات المتاحة عن مجموعة من المؤشرات. وثمة محاولات لتقييم التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نمواً على أساس المقارنة فيما بينها واستناداً إلى مقاييس معينة والسعي إلى تحديد أسباب تباين أدائها. وعند الاقتضاء، يسلط التحليل الضوء على أسوأ وأفضل الممارسات في تنمية القدرات الإنتاجية. وتعرض بعض المؤشرات أيضاً تحليلات افتراضية تُظهر مدى التقدم اللازم لتحقيق غايات محددة أو استيفاء معايير معينة.

(١٠) للحصول على معلومات مفصلة عن مؤشرات محددة تتعلق بأداء بلد معين أو مجموعة من البلدان وما يتصل بذلك من جداول ورسوم بيانية مستخدمة لأغراض المقارنة، انظر دراسة المعلومات الأساسية المشار إليها في الفقرة ٦ من هذه الوثيقة.

١٤ - وتجدر الإشارة إلى أن برنامج العمل قد استخدم بعض المقارنات والمعايير العامة دون قيم رقمية، أي "البلدان النامية الأخرى"، بما فيها البلدان الثلاثة التي خرجت، حتى الآن، من فئة أقل البلدان نمواً، وهي بوتسوانا والرأس الأخضر وملديف. والبلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً هي في معظم الحالات المقياس المفضل لأن متوسط مستوى القدرات الإنتاجية لمجموعة كبيرة ومتنوعة كهذه يزود أقل البلدان نمواً بمعيار لقياس ما تحزره من تقدم ويمكنها أن تصبو إلى بلوغه. وبالنسبة لبعض المؤشرات، يشير المقياس أيضاً إلى فئة الاقتصادات متوسطة الدخل حسب تعريف البنك الدولي، وهي بمثابة بديل عن البلدان النامية من غير أقل البلدان نمواً. إلا أن هذا البديل ليس مثالياً البتة، نظراً لأن ١٧ بلداً من أقل البلدان نمواً مصنفة باعتبارها اقتصادات متوسطة الدخل، ولأن ٥ بلدان من أصل البلدان المتدنية الدخل البالغ عددها ٣٦ بلداً ليست من أقل البلدان نمواً^(١١). وكلما أمكن، استُثِبت أقل البلدان نمواً، المدرجة ضمن مجموعة الدخل المتوسط، من تلك الفئة لدى حساب المقياس. والقدرات الإنتاجية للبلدان الثلاثة المذكورة المدرجة سابقاً في فئة أقل البلدان نمواً مهمة نظراً لأن تلك البلدان كانت منتمة إلى فئة أقل البلدان نمواً، وغالباً ما تعتبر بوتسوانا المرجع نظراً لتوافر البيانات.

١٥ - ويُظهر تحليل حالة القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، فرعاً فرعاً، أن هذه الأخيرة تعثرها نواقص وقيود شديدة. ويبدو أن ذلك سبب انعكاساً أساسياً لحالة الهشاشة المفرطة المتأصلة في اقتصادات هذه البلدان وما تتمخض عنه من شدة تأثر بالخدمات الخارجية، مما يقوض الجهود المبذولة من أجل تحقيق نمو وتنمية مستدامين وعادلين في تلك البلدان. كما يُعدّ ضعف القدرات الإنتاجية سبباً ونتيجة لضعف روابط الإنتاج، والافتقار إلى التنوع والقيمة المضافة في اقتصادات تلك البلدان. ويعكس تقييم للتحوّل الهيكلي - يشمل مفهومه غايات نوعية تتعلق بزيادة القيمة المضافة، وتنوع القدرات الإنتاجية والتصديرية المحلية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات - صورة قائمة عن واقع اقتصادات أقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١١، تراوح مؤشر تركيز الصادرات السلعية^(١٢) لـ ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً^(١٣) بين ٠,١٤ (نيبال) و٠,٩٧ (أنغولا). ويتمثل اتجاه آخر بأكثر إثارة للقلق في تقلص نطاق تنوع اقتصادات أقل البلدان نمواً على مدى الأعوام استناداً إلى البيانات المتعلقة بتطور مؤشر تركيز الصادرات السلعية منذ عام ١٩٩٥ بالنسبة لأقل البلدان نمواً كمجموعة، عندما ارتفعت قيمة المؤشر بمقدار الضعف تقريباً بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١١، من ٠,٢٢ إلى ٠,٤٣. وفي حالة البلدان الأفريقية ضمن فئة أقل البلدان نمواً، قفز مؤشر التركيز من ٠,٢٥ في عام ١٩٩٥

(١١) عدد اقتصادات أقل البلدان نمواً التي تندرج ضمن مختلف الفئات هو كما يلي: ٣١ اقتصاداً في الفئة متدنية الدخل، و ١٥ اقتصاداً في فئة الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل، واقتصادات في فئة الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل، واقتصاد واحد (غينيا الاستوائية) في فئة الدخل المرتفع.

(١٢) يبين مؤشر هيرفندال - هيرشمان مدى تركيز الصادرات السلعية بتحديد قيم تتراوح بين ٠ و ١ (كلما ارتفعت القيمة، ارتفعت درجة التركيز).

(١٣) جنوب السودان هو البلد الناقص من فئة أقل البلدان نمواً.

إلى ٠,٥٨ في عام ٢٠١١. وهذا يؤكد القلق المتزايد من أن اقتصادات أقل البلدان نمواً هي اقتصادات أقل تنوعاً، وأن من شأن هذا الافتقار الشديد إلى التنوع أن يعوق بناء القدرات الإنتاجية ويعرقل بالتالي تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد^(١٤).

١٦- وثمة مقياس أو مؤشر آخر للتحوّل الاقتصادي الهيكلي يتمثل في تزايد حصة القيمة المضافة التي يولدها قطاع التصنيع في أقل البلدان نمواً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعكس هذا المؤشر صورة غير متجانسة لتغير دور المصنوعات في أقل البلدان نمواً بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١. فبينما انخفضت القيمة المضافة في قطاع التصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٩ بلداً من أقل البلدان نمواً على مدى العقد المنصرم، فإنها ارتفعت في ١٩ بلداً. وإجمالاً، تراجع متوسط حصة القيمة المضافة في قطاع الصناعة في جميع أقل البلدان نمواً بنسبة ٠,٧ في المائة لأسباب أهمها تراجع حصة هذا القطاع في البلدان الأفريقية والبلدان الجزرية المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً (بنسبة -٠,٩ ونسبة -١,٨ في المائة على التوالي). أما المجموعة التي تضم البلدان الآسيوية المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً فقد شهد متوسط حصة القيمة المضافة في قطاع الصناعة فيها ارتفاعاً بنسبة ٠,٩ في المائة خلال الفترة نفسها. وعند مقارنة هذه النسبة بمتوسط الحصة المسجلة في بلدان نامية أخرى ليست من أقل البلدان نمواً، يتبين أن ٢٦ بلداً من أقل البلدان نمواً قد شهدت تغيراً إيجابياً أكثر بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١ مقارنة ببلدان نامية أخرى من المجموعة الخاضعة للمقارنة، إذ تقلصت حصة تلك البلدان النامية الأخرى بنسبة ٠,٨ في المائة. وتظهر صورة مماثلة عند مقارنة متوسط القيم: إذ بلغ متوسط التغير في أقل البلدان نمواً نسبة -٠,٦ في المائة، بينما بلغ متوسط التغير في بلدان نامية أخرى نسبة -١,٠ في المائة. ولذا، رغم تراجع القيمة المضافة في قطاع التصنيع في معظم أقل البلدان نمواً خلال العقد الماضي، فإن أغلبية تلك البلدان سجلت ارتفاعاً أعلى أو انخفاضاً أدنى من متوسط ووسيط البلدان النامية. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن حصة القيمة التي يضيفها القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة في أقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠١١، لم تسجل سوى ١٠ بلدان من بين أقل البلدان نمواً حصة تفوق متوسط حصة البلدان النامية الأخرى الذي يبلغ نسبة ١٢ في المائة. ويتضح من تم أن بلداناً عديدة من أقل البلدان نمواً تنطلق من مستوى متدن وأنه ينبغي توسيع نطاق ناتجها من المصنوعات إلى حد كبير وبوتيرة أسرع من وتيرة غيرها من البلدان النامية إن أرادت أن تجاري مستويات حصص القيمة المضافة المسجلة في المجموعة الثانية من البلدان.

١٧- وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية المادية، الطرق والسكك الحديدية، التي تُعدّ دعامة من دعائم القدرات الإنتاجية، تتمثل المؤشرات المستخدمة لتقييم الأوضاع في أقل البلدان نمواً فيما يلي: كثافة الطرق لكل مليون نسمة، ونسبة الطرق المعبدة، ومتوسط المعدلات السنوية

(١٤) بطبيعة الحال، تفوق العيوب المحتملة للتنوع الحدود للغاية أي تأثير سلبي على القدرات الإنتاجية، كشدّة التعرض للصدمات الخارجية على سبيل المثال.

لنمو الطرق المعبدة، وكثافة شبكة السكك الحديدية، ومتوسط معدلات النمو السنوي المسجل في خطوط السكك الحديدية (القاطرات). أما من حيث مجموع شبكات الطرق، تبلغ أدنى كثافة في أقل البلدان نمواً ٣٥٤ كيلومتراً (كم) لكل مليون نسمة، ويبلغ متوسط الكثافة ٢١٤٧ كم لكل مليون نسمة، بينما تصل أعلى كثافة إلى ١١٠٨٩ كم لكل مليون نسمة. ولسبعة بلدان من أقل البلدان نمواً، البالغ عددها ٤١ بلداً، التي تتاح البيانات بشأنها، كثافة تفوق متوسط الكثافة البالغ ٣٤٤٦ كم لكل مليون نسمة، والمسجل في ٥٨ بلداً من البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً. وعلى سبيل المقارنة، تُقدر الكثافة في بوتسوانا بـ ١٣٧٥٤ كم لكل مليون نسمة. وفيما يتعلق بنسبة الطرق المعبدة في أقل البلدان نمواً مقارنة بغيرها من البلدان النامية، تتراوح نسبة الطرق المعبدة في أقل البلدان نمواً بين ٢ في المائة كحد أدنى و ٧٧ في المائة كحد أقصى. ويبلغ المتوسط نسبة ٢٢ في المائة والوسيط نسبة ١٩ في المائة. أما نسبة الطرق المعبدة في ٥٠ بلداً آخر من البلدان النامية فتبلغ ٥٦ في المائة. ولا يحظى سوى ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً بنسبة أعلى من هذه النسبة؛ ومن غير المستغرب أنها تشمل جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وهما أصغر بلدين مساحة من بين أقل البلدان نمواً. وبوتان هو البلد الثالث من أقل البلدان نمواً الذي تفوق نسبة الطرق المعبدة فيه متوسط النسبة المسجلة في البلدان النامية الأخرى.

١٨- وتُعطي البيانات المتعلقة بشبكات السكك الحديدية في أقل البلدان نمواً انطباعاً شبيهاً بالانطباع إزاء شبكات الطرق - على الأقل من حيث الكمية^(١٥) - وتُظهر كثافة لخطوط السكك الحديدية قابلة للمقارنة بالكثافة المسجلة في بلدان نامية أخرى. وتبلغ أدنى كثافة مسجلة في أقل البلدان نمواً ٩ كم لكل مليون نسمة، ويبلغ الوسيط ٦١ كم لكل مليون نسمة، والمتوسط ٧٧ كم لكل مليون نسمة. وقد سُجّلت أعلى كثافة على الإطلاق في جيبوتي، إذ تُقدر كثافة السكك الحديدية فيها بـ ٩٦٦ كم لكل مليون نسمة. ويبلغ متوسط الكثافة في البلدان متوسطة الدخل ١٠٢ كم لكل مليون نسمة، ولكن الوسيط فيها أعلى بكثير، إذ يصل إلى ١٤٤ كم لكل مليون نسمة. ولغرض المقارنة ببلد كان في السابق مدرجاً في فئة أقل البلدان نمواً وهو بوتسوانا، تبلغ الكثافة في هذا البلد ٤٣٧ كم من خطوط السكك الحديدية لكل مليون نسمة، وتفوق بقليل مثلتها في جنوب أفريقيا (٤٣٦ كم لكل مليون نسمة) ولا تقل بكثير عن الكثافة المسجلة في الاتحاد الأوروبي (٤٦٤ كم لكل مليون نسمة). أما بالنسبة لخطوط السكك الحديدية، فإن متوسط معدل النمو السنوي الذي يلزم أقل البلدان نمواً تحقيقه لبلوغ الكثافة المسجلة في البلدان النامية الأخرى، فيتراوح بين ٠,٧ في المائة كحد أدنى (السنغال) ونسبة ٣,٣ في المائة كحد أقصى (أوغندا). وقد بلغت خمسة بلدان من أصل ١٦ بلداً من أقل البلدان نمواً معيار ١٠١,٥ كم لكل مليون نسمة. ورغم أن البيانات تشير إلى أن أقل البلدان نمواً لم تحرز سوى تقدم ضئيل في توسيع نطاق شبكات سككها الحديدية خلال العقد الماضي، يبدو من المحتمل أن يتمكن نصف أقل البلدان نمواً

(١٥) لا توجد بيانات متاحة يبسر عن نوعية شبكات الطرق أو السكك الحديدية في أقل البلدان نمواً.

الستة عشر التي تتوفر بيانات بشأنها، بحلول عام ٢٠٢٠، من بلوغ المتوسط الحالي للبلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً.

١٩- وتُعدّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤشراً مهماً آخر لتقييم القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي من بين المؤشرات الواردة في برنامج العمل. والمؤشرات الرئيسية الثلاثة المستخدمة في التقييم هي كالآتي:

(أ) عدد مستخدمي الإنترنت من بين كل ١٠٠ نسمة؛

(ب) اشتراكات الهواتف الخلوية المحمولة من بين كل ١٠٠ نسمة؛

(ج) خطوط الهواتف الثابتة (الشبكات الثابتة) لكل ١٠٠ نسمة.

٢٠- وبصفة إجمالية، فإن نسبة اشتراكات الهواتف المحمولة لكل ١٠٠ نسمة تفوق بكثير نسبة مستخدمي الإنترنت أو الخطوط الهاتفية. وبينما يبلغ المستوى الأدنى الصفر أو يقترب من الصفر بالنسبة لجميع المؤشرات، فإن أعلى المستويات أكبر بكثير بالنسبة للهواتف المحمولة: ٩٦ اشتراكاً لكل ١٠٠ نسمة، مقابل ٣٠ مستخدماً للإنترنت من بين كل ١٠٠ نسمة و١٩ خطاً هاتفياً لكل ١٠٠ نسمة في مجموع أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بالخطوط الهاتفية، لا يحظى سوى بلدين من أقل البلدان نمواً بأكثر من ١٠ شبكات ثابتة لكل ١٠٠ نسمة، رغم أن انتشار الهواتف المحمولة قد قلل من أهمية خطوط الهواتف الثابتة. وهذا النمط شبيه بدوره بالنمط المسجل في بلدان نامية أخرى ليست من أقل البلدان نمواً.

٢١- وبالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من المهم أيضاً النظر في حالة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً، رغم أن برنامج العمل لا ينطوي على أي أهداف أو غايات محددة تتعلق بهذا المجال. ويُخصّص جزء فرعي منفصل منه لما ينبغي أن تتخذه أقل البلدان نمواً ويضطلع به شركاؤها الإنمائيون من إجراءات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك القيام بتحليل مشترك للثغرات والقدرات بحلول عام ٢٠١٣ توخياً للأغراض التالية:

(أ) إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والمعلومات؛

(ب) إدراج العلم والتكنولوجيا في صلب السياسات الإنمائية والقطاعية الوطنية؛

(ج) كفالة إيلاء العلم والتكنولوجيا والابتكار أولوية في الإنفاق الحكومي؛

(د) إنشاء مؤسسات وتدعيمها^(١٦).

(١٦) الفقرة ٥٢ من برنامج العمل.

٢٢- وتشمل هذه المهام استخدام مجموعتين على الأقل من المؤشرات البديلة (حصة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الباحثين والتقنيين في مجالي البحث والتطوير). وفيما يتعلق بالمؤشر الأول، تبلغ أدنى حصة مسجلة في أقل البلدان نمواً نسبة ٠,٠٢ في المائة (غامبيا)، وتبلغ أعلى حصة نسبة ٠,٤٧ في المائة (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، بينما يبلغ وسيط الحصة نسبة ٠,٢١ في المائة. ويبلغ المتوسط غير المرجح لحصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان نامية أخرى نسبة ٠,٤٣ في المائة؛ ويحظى بلدان من أقل البلدان نمواً (جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة) بحصة تفوق تلك الحصة. بينما تبلغ الحصة الوسيطة في البلدان النامية الأخرى نسبة ٠,٢٩ في المائة. وإلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة، تحظى ثلاثة بلدان إضافية من أقل البلدان نمواً (السنگال وأوغندا وزامبيا) بمخصص أعلى من تلك الحصة الوسيطة. فعلى سبيل المقارنة، بلغت حصة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في بوتسوانا نسبة ٠,٥٢ في المائة عام ٢٠٠٥.

٢٣- وأما مسألة الطاقة - التي تمثل عنصراً بالغ الأهمية في إطار الجهود الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية - فتحتمل مكانة بارزة في برنامج العمل، ويرد ما لا يقل عن ثلاثة أهداف وغايات بشأنها في الفرع الخاص بالقدرات الإنتاجية. والأهداف المتفق عليها هي كالآتي:

(أ) زيادة مجموع الإمدادات من الطاقة الأولية للفرد الواحد؛

(ب) زيادة حصة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة؛

(ج) كفاءة حصول الجميع على الطاقة من خلال تعزيز القدرات في إنتاج الطاقة، وتجارها وتوزيعها^(١٧).

٢٤- وحتى الآن، لا يحظى سوى بلدين من أقل البلدان نمواً، هما بوتان وغينيا الاستوائية، بإمدادات إجمالية من الطاقة الأولية للفرد الواحد تفوق المتوسط المسجل في بلدان نامية أخرى (١,٨٣ طن من المكافئ النفطي للفرد الواحد، و٤,٦٨ أطنان للفرد الواحد، على التوالي). وبينما يعود ارتفاع الإمدادات الإجمالية من الطاقة الأولية للفرد الواحد في غينيا الاستوائية بالأساس إلى حدوث طفرة في إنتاج الغاز الطبيعي، فإن المستوى المسجل في بوتان قد يعزى جزئياً إلى إمكاناتها من الطاقة المائية والترتبات القائمة مع جارها الهند لتطوير تلك الإمكانيات^(١٨). ويبلغ أدنى مستوى للإمدادات الإجمالية من الطاقة الأولية للفرد الواحد في أقل البلدان نمواً ٠,٠٧ طن (أفغانستان)، والوسيط ٠,٣٤ طن للفرد الواحد. ويبلغ المتوسط بالنسبة لبلدان نامية أخرى ١,٣٥ طن للفرد الواحد.

(١٧) الفقرة ٤٥(د)-(و) من برنامج العمل.

(١٨) IRENA Renewable Energy Country Profiles. For hydropower in Bhutan, see Jeremy Berkoff, "Hydropower in Bhutan and Nepal: why the difference?" *World Economics*, 4(3):121-142, 2003.

٢٥- وفيما يتعلق بحصة الطاقة الكهربائية المتجددة من مجموع الطاقة الكهربائية، يتمتع العديد من أقل البلدان نمواً بحصص جد مرتفعة من مصادر الطاقة المتجددة، نظراً للمساهمة الكبيرة للكتلة الأحيائية التقليدية في الاستهلاك الإجمالي النهائي للطاقة.^(١٩) ويحظى ما لا يقل عن سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً بحصص تبلغ ١٠٠ في المائة، وتنفوق حصص ثلاثة بلدان أخرى منها نسبة ٩٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، تتمتع أغلبية أقل البلدان نمواً، التي تتوافر بيانات بشأنها، بحصص أعلى من متوسط الحصة غير المرجح لبلدان نامية أخرى، البالغ نسبة ٣٧ في المائة. وعلى العكس من ذلك، فإن متوسط الحصة من الطاقة الكهربائية المتجددة بالنسبة لأقل البلدان نمواً يبلغ نسبة ٥٣ في المائة. ويتعلق هدف نوعي هام آخر من أهداف برنامج العمل بالتزام بكفالة "تعميم فرص الحصول على الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠"^(٢٠)، مما يتماشى مع هدف من الأهداف الثلاثة^(٢١) لمبادرة "الطاقة المستدامة للجميع". وفي أقل البلدان نمواً، تتراوح نسبة السكان الذين يحصلون على الوقود غير الصلب بين ٥ في المائة (١٦ بلداً) و٨٧ في المائة (جيبوتي)، وتبلغ قيمتها الوسيطة ٩ في المائة. ويبلغ المتوسط غير المرجح بالنسبة لأقل البلدان نمواً ٣١ في المائة فيما يتعلق بالاستفادة من الكهرباء و٢٠ في المائة بالنسبة للحصول على الوقود غير الصلب. وفي مجال الحصول على الطاقة، من الواضح أن أقل البلدان نمواً متأخرة بشكل ملحوظ مقارنة بغيرها من البلدان النامية، حيث يبلغ المتوسط غير المرجح للاستفادة من الكهرباء والحصول على الوقود غير الصلب نسبة ٨٥ في المائة و٧٣ في المائة، على التوالي. وكما هو متوقع، فإن مستوى الحصول على الطاقة أعلى في المناطق الحضرية منه في الأرياف. وتبلغ نسبة الاستفادة من الكهرباء في المناطق الحضرية في وسيط أقل البلدان نمواً ٥٧ في المائة، بينما تبلغ ٩ في المائة فقط في الأرياف. والفجوة أضيق في حالة الوقود غير الصلب، لكنها ملحوظة مع ذلك: نسبة ٢١ في المائة في المناطق الحضرية في وسيط أقل البلدان نمواً، مقابل ٥ في المائة في الأرياف.

٢٦- ويعتبر برنامج العمل أن تنمية القطاع الخاص عنصر هام في بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، رغم أن هذا المجال لم توضع له أي أهداف أو غايات محددة. وهو يشمل أيضاً عدة إجراءات تضطلع بها أقل البلدان نمواً إلى جانب شركائها الإنمائيين، بما فيها بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص، وبذل الجهود لزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية وتشجيع تنظيم مشاريع المرأة. وتتمثل المؤشرات المحددة المستخدمة كبداية في تقييم تنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً في مدى تيسر الاضطلاع بأنشطة

(١٩) World Bank, *Doing Business 2013: Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises* (Washington, D.C., International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2013), pp. 209-210.

(٢٠) الفقرة ٤٥ (و) من برنامج العمل.

(٢١) يتمثل الهدفان الآخران في "مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة العالمي" انظر الحاشية ٢١، الصفحة ١٠، والموقع التالي:

<http://www.sustainableenergyforall.org/>

الأعمال، والأداء اللوجستي، والسياسات الهيكلية، ومشاركة النساء في الحياة المهنية، استناداً إلى الترتيب الذي يشير إليه مؤشر البنك الدولي المتعلق بمدى تيسر الاضطلاع بأنشطة الأعمال. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، تتراوح المؤشرات بين ٥٢ (رواندا) و ١٨٥ (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وهو آخر مرتبة في العالم. وبصفة عامة، تنحو مراكز أقل البلدان نمواً باتجاه ذيل قائمة الترتيب. وما لا يقل عن ١٥ بلداً من البلدان العشرين ذات اللوائح التنظيمية الأقل مؤاتاة لأنشطة الأعمال هي من أقل البلدان نمواً. ويبلغ متوسط ترتيب أقل البلدان نمواً ١٤٦، بينما يبلغ الوسيط ١٥٣. وعلى سبيل المقارنة، فإن متوسط مرتبة البلدان النامية الأخرى يبلغ ٩٧، بينما تصل مرتبتها الوسيطة إلى ٩٩. ومن المشجع أن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً قد أحرزت تقدماً ملموساً خلال العقد المنصرم. وتعدّ حالة رواندا أشهر تجربة ناجحة، فقد أحرزت رواندا عدة إصلاحات هامة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين للمضي قدماً في تنمية قطاعها الخاص، حتى أنها أنشأت "وحدة معنية بمباشرة الأعمال" لقيادة العمل الإصلاحي^(٢٢). وهناك بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً دفعت بعجلة الإصلاحات وتسلفت سلم الترتيب تشمل كلاً من بوروندي، وسيراليون، وجزر سليمان.

٢٧- ويرتبط مؤشر البنك الدولي لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية بتقييم الاضطلاع بأنشطة الأعمال في أقل البلدان نمواً، وهو يتألف من ١٦ مؤشراً مختلفاً تدرج في أربع مجموعات. غير أنه لم يُستخدم في إطار هذه العملية سوى ثلاثة مؤشرات في مجموعات السياسات الهيكلية، وهي: البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال، وهيكل القطاع المالي، والإطار السياسي المتعلق بتجارة السلع والخدمات. وإضافة إلى ذلك، يشمل تقييم السياسات والمؤسسات القطرية مؤشرات أخرى، لا سيما المؤشرات التي تقيس مدى تيسير تنمية القطاع الخاص، كسّن وإنفاذ قوانين حماية حقوق الملكية. والبيانات الخاصة بدعم تنظيم مشاريع المرأة مستمدة من مؤشر "Third Billion" الذي وضعته مؤسسة Booz & Co. وثمة علاقة إيجابية بين ترتيب أقل البلدان نمواً حسب تيسير أنشطة الأعمال ودرجاتها أو علاماتها حسب تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، حيث يرتبط ترتيب أفضل بدرجات أعلى. وللأسف، فكما هو الحال بالنسبة للترتيب وفقاً لمدى تيسير أنشطة الأعمال، صُنفت أقل البلدان نمواً في أدنى منزلة حسب المؤشرات الرئيسية لدرجات تقييم السياسات والمؤسسات القطرية. ففيما يتعلق بمؤشر يرتبط بدعم تنظيم مشاريع المرأة، مثلاً، صُنفت ٨ بلدان من أقل البلدان نمواً ضمن ١٠ بلدان توجد في أدنى قائمة الترتيب، ولم يصنف أي بلد من أقل البلدان نمواً في درجة أعلى من الدرجات التي يحتلها ٩٨ بلداً من أصل ١٢٨ بلداً من البلدان الخاضعة للمقارنة. ولعل عدم المساواة في قوانين الإرث في عدة بلدان من أقل البلدان نمواً مثال محدد على ضعف الدعم الذي تقدمه أقل البلدان نمواً، بصفة عامة، للنساء رائدات الأعمال، وبالتالي انخفاض درجات التقييم، في مجال بيئة الأعمال المحلية، حسب تقييم السياسات والمؤسسات القطرية.

(٢٢) انظر الحاشية ٢١، الصفحات ٣٧-٤١.

٢٨- ويظل كل من التمويل والاستثمار محفزاً رئيسياً للجهود الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، حيث أُجري تقييم استخدمت فيه ثلاثة مؤشرات: تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت^(٢٣)، والإنفاق الحكومي على التعليم، ويُعدّ هذا الأخير من بين المؤشرات الهامة لتقييم القدرات الإنتاجية. وعلى العموم، تزايدت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في جميع القطاعات الرئيسية، رغم أن النمو الإجمالي قد يعزى في المقام الأول إلى المعونة المقدمة في مجال الخدمات والهياكل الأساسية الاجتماعية. ويشمل ذلك التعليم، والصحة والسكان والصحة الإنجابية، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والحكومة، والمجتمع المدني. أما تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الخدمات والهياكل الأساسية الاقتصادية، وهي القطاع الأكثر ارتباطاً بالقدرات الإنتاجية بشكل مباشر، فقد ارتفعت بما يزيد على الضعف بالقيم الثابتة في العقد الماضي - من ٢,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ إلى ٦,٠ مليارات دولار في عام ٢٠١١، ولكن نسبتها من إجمالي تدفقات المعونة ظلت ثابتة إلى حد ما خلال تلك الفترة، متراوحة في الغالب بين ١١ و ١٢ في المائة. وفي القطاعات الإنتاجية، يُعدّ مجال النقل والتخزين المجال الذي يتلقى أكبر حصة من التدفقات إلى أقل البلدان نمواً حتى الآن؛ ففي كل عام من أعوام الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١، استأثر هذا المجال بأكثر من نصف إجمالي المعونة الموجهة إلى القطاع. ومن حيث التوزيع الإضافي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيدين القطاعي والقطاعي الفرعي، فإن حصة الطاقة قد شهدت أكبر ارتفاع في العقد المنصرم من بين القطاعات الفرعية، وهي تستأثر حالياً بنحو ربع تدفقات المعونة الموجهة إلى الخدمات والهياكل الأساسية الاقتصادية. وقد ارتفعت أيضاً حصة التدفقات الموجهة إلى أنشطة الأعمال وغيرها من الخدمات، بينما تراجعت بالقيم النسبية تدفقات المعونة الموجهة إلى الاتصالات والخدمات المصرفية والمالية على حد سواء.

٢٩- وفيما يتعلق بإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وهو عملية أساسية في بناء القدرات الإنتاجية، أُجريت مقارنة شملت ٢١ بلداً من أقل البلدان نمواً متاح بيانات بشأنها على مدى الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١. والمؤشران المستخدمان هما نسبة مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط المعدل السنوي لنمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ويقارنان بالمتوسط غير المرجح لبلدان نامية أخرى. وتُظهر المقارنة أن تسعة بلدان من أقل البلدان نمواً تحظى بحصص ومعدلات نمو تفوق القيم المسجلة في بلدان نامية أخرى، وأن قيمة المؤشرين على حد سواء كانت أدنى نسبياً في أربعة بلدان من أقل البلدان نمواً. ويشير ذلك إلى أن أقل البلدان نمواً لا تتخلف عن غيرها من البلدان النامية من حيث مستوى

(٢٣) يشير إلى زيادة في الأصول المادية (الاستثمارات دون الأصول التي تم التصرف فيها) خلال فترة القياس. ويمكن تفصيلها إلى ثلاثة عناصر رئيسية، ألا وهي: إجمالي تكوين رأس المال العام، وإجمالي تكوين رأس المال الخاص المحلي الثابت، والاستثمار الأجنبي المباشر. وللحصول على مزيد من التفاصيل، انظر تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٦، الصفحات ٩٧-١٠٠ من النص الإنكليزي.

أو معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وإن كان يجذب لأقل البلدان نمواً أن تُسجل نسباً مئوية أعلى بصورة ملحوظة كي تتمكن من بلوغ المستويات الإجمالية للقدرات الإنتاجية في بلدان نامية أخرى. وأما برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، المعروف أيضاً ببرنامج عمل بروكسل، فينبطوي على هدف مفاده أن أقل البلدان نمواً ينبغي أن تحقق نسبة من الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى ٢٥ في المائة سنوياً^(٢٤). ورغم أن هذا الهدف ليس وارداً في برنامج عمل اسطنبول، فإنه قد يكون بمثابة معيار ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تسعى إلى بلوغه. ومن المشجّع أن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً قد أحرزت تقدماً صوب تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ نسبة ٢٥ في المائة: بينما لم تكن سوى ٥ بلدان من أصل ٣٤ بلداً من أقل البلدان نمواً تحظى بنسب من الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق ٢٥ في المائة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن ١١ بلداً منها قد حقق تلك النسبة المرتفعة في حوالي عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن زهاء ثلثي أقل البلدان نمواً التي تتاح بيانات بشأنها، تقل نسبتها عن الهدف الوارد في برنامج عمل بروكسل.

٣٠- ويُعدّ مقدار الإنفاق الحكومي المخصص للتعليم مؤشراً على الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل الاستثمار في تنمية المهارات البشرية. وقد أُجريت مقارنة للإنفاق الحكومي بين البلدان الخمسة والثلاثين من أقل البلدان نمواً التي تتوفر بيانات بشأنها والمتوسط غير المرجح لبلدان نامية أخرى. ومن المشجّع أن بلداناً عديدة من أقل البلدان نمواً تخصص للتعليم قدرًا من الإنفاق العام يفوق ما تخصصه بلدان نامية أخرى. وفي الواقع، تحظى أقل البلدان نمواً بمتوسط غير مرجح أعلى (نسبة ١٨ في المائة) ووسيط أعلى (نسبة ١٧ في المائة) مقارنة بمجموعة البلدان النامية الأخرى (المتوسط غير المرجح = نسبة ١٥ في المائة، والوسيط = نسبة ١٤ في المائة). والنظر إلى أقل البلدان نمواً التي تتوفر بشأنها بيانات عن الإنفاق على التعليم خلال عدة أعوام، يعطي انطباعاً بأن حصة التعليم ارتفعت في حوالي ثلثي هذه البلدان أثناء فترة خمسة أعوام على الأقل. وقد يعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى الأهمية البالغة التي توليها أقل البلدان نمواً للتعليم، بما في ذلك في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل اسطنبول. ولذا فمن المهم الحفاظ على هذا الاتجاه الإيجابي في المستقبل - ولكن ليس على حساب خفض المخصصات المرصودة للقطاعات الإنتاجية من الاقتصاد.

ثالثاً - الآثار السياسية وطريق المستقبل

٣١- إن قياس القدرات الإنتاجية مهمة شاقة، ليس فقط نظراً لتعدد المجالات التي يلزم تقييمها وقياسها، ولكن أيضاً بسبب شح البيانات في العديد من المجالات المتصلة بالقدرات الإنتاجية. وأحياناً، حتى لو كانت البيانات متاحة بيسر، فإنها قد تكون منقوصة أو غير دقيقة.

(٢٤) الفقرة ٦ من برنامج عمل اسطنبول.

وفي المجالات الأخرى التي تكون البيانات متاحة فيها، فإن صلاحيتها غير مؤكدة وقد تكون بالتالي غير موثوقة أو مبررة للاستخدام كمؤشرات. ورغم التحديات المطروحة، من الضروري استخدام مؤشرات لتقييم الأداء وفهم حالة القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. فالمؤشرات هي مفاتيح قياس نتائج السياسات العامة، ومقارنة النتائج، وتحديد مسارات العمل في المستقبل. وفي إطار هذه العملية، تستخدم الغايات الواردة في برنامج العمل كمقاييس أو كمؤشرات تقريبية من حيث تحديد ما ينبغي اتخاذه من إجراءات تحديداً دقيقاً. ولكن الغايات المتفق عليها - وإن كان تحقيقها أو بلوغها سيتم على المدى البعيد - لا يمكن اعتبارها معايير مفيدة إلا إذا كانت قابلة للقياس أو واقعية. ويصعب قياس الغايات الطموحة، التي قد تجهد أيضاً القدرات والوسائل المالية المتاحة، وقد تحرف في الوقت ذاته اهتمام واضعي السياسات عن التركيز أكثر على أهداف قابلة للتنفيذ أو أقل طموحاً.

٣٢- وخلال العقدین الأخيرین، خطت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً خطوات هامة في بعض مجالات بناء القدرات الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، زادت بلدان عديدة منها، بشكل ملحوظ، من إنفاقها العام على التعليم، مما يُعد استثماراً هاماً في تنمية المهارات والقدرات البشرية. كما قامت بلدان عديدة منها بزيادة نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر على إيلاء مزيد من الاهتمام لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في أقل البلدان نمواً. كما قامت بضعة بلدان من أقل البلدان نمواً بزيادة حصة ناتجها المحلي الإجمالي المخصصة للبحث والتطوير، رغم أن معظمها أمامه طريق طويل لرفع مستوى هذه الحصة. وفي مجال الطاقة، بينما تُستمد نسبة كبيرة من الطاقة في أقل البلدان نمواً من مصادر الطاقة المستدامة - أي الكتلة الأحيائية التقليدية - فإن تلك البلدان تتخلف إلى حد كبير عن مجارة البلدان النامية الأخرى في مجال الحصول على الطاقة. وإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الحصول على الطاقة في وسيط أقل البلدان نمواً هي أعلى بكثير في المناطق الحضرية منها في الأرياف، إذ تبلغ ٥٧ في المائة و ٩٠ في المائة على التوالي.

٣٣- وتتعلق أكبر التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً بالمجالات التي تتخلف فيها هذه البلدان حد بعيد عن مجارة البلدان النامية الأخرى، وهي: الهياكل الأساسية المادية، وتنويع الصادرات والقيمة المضافة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبيئة الأعمال بصفة عامة (مباشرة أنشطة الأعمال). فعلى سبيل المثال، تدل البيانات على أن أقل البلدان نمواً لم تحرز إلا تقدماً ضئيلاً في توسيع نطاق شبكاتهما الطرقية (لا يحظى سوى عدد محدود للغاية من أقل البلدان نمواً بطرق معبدة لكل مليون نسمة مقارنة ببلدان نامية أخرى). ولا تختلف حالة السكك الحديدية في أقل البلدان نمواً اختلافاً كبيراً عن حالة شبكة الطرق فيها، رغم أنه يبدو من الممكن، استناداً إلى البيانات، أن يسجل زهاء نصف أقل البلدان نمواً، التي تتوفر بيانات بشأنها، والبالغ عددها ١٦ بلداً، مستوى كثافة يكفي لبلوغ المتوسط الحالي المسجل في البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً وذلك حتى عام ٢٠٢٠. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع أن اشتراكات الهاتف المحمول تسير في اتجاه مشجّع

في بعض البلدان المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً، فإن الوصول إلى الإنترنت وخطوط الهاتف الثابت لا يزال مسألة إشكالية (انظر الفقرة ٢٠).

٣٤- ومن الأهمية بمكان بالنسبة لأقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين سد الثغرات ومعالجة القيود المحلية القائمة المحددة في هذه المذكرة والدراسة المقترنة بها المتاحة في شكل ورقة غرفة اجتماع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجالات المحددة التي تتخلف فيها تلك البلدان فردياً أو جمعياً عن مجارة باقي البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تُسجل نسبة أعلى لتركز الصادرات في أقل البلدان نمواً. وبالتالي، تظل هناك أسباب وجيهة للتنوع، بما في ذلك إضافة القيمة، نظراً لاعتماد تلك البلدان المفرط على الصادرات كبيرة الحجم ومنخفضة القيمة المضافة، وما يترتب عن ذلك من تقلب في أسعار المواد الأساسية وعدم التيقن من اتجاهات الأسعار على المدى البعيد. ومن الضروري أن تستثمر أقل البلدان نمواً المصدرة للمعادن والمنتجات النفطية حصائل صادراتها من السلع الأساسية في بناء القدرات الإنتاجية لاقتصاداتها.

٣٥- وثمة مجال فسيح أمام أقل البلدان نمواً لمواصلة تحسين سياساتها من خلال تعميق إصلاحاتها على نحو شامل. وهذا ما تشير إليه الدرجات والرتب المتدنية لأقل البلدان نمواً حسب مختلف المؤشرات. وفي هذا الصدد، يُعدّ إنشاء لجان وطنية لبحث مسائل محددة وتقديم توصيات سياساتية مفصلة نهجاً تكليل ببعض النجاح. وقد تكون تلك المسائل شاملة لعدة مجالات (تيسير الاضطلاع بأنشطة الأعمال أو تنظيم مشاريع المرأة على سبيل المثال) أو قطاعية (الحصول على الطاقة، وتعبيد الطرق). ومن المهم تحديد نطاق وأهداف اللجنة بصورة واضحة منذ البداية، ومن الضروري أن يعقد واضعو السياسات والمجتمع الدولي النية على أخذ نتيجة عملها على محمل الجد. ثم إن إدراك الحقيقة المتمثلة في أن إجراء إصلاحات عملية متواصلة ينبغي أن يوجه أيضاً عملية وضع السياسات. وبالتالي فإن تنفيذ دفعة كبيرة من الإصلاحات، وإن كان خطوة إيجابية، لا يكفي في ظل جميع الظروف، بل ينبغي متابعته بمزيد من التعديلات والضبط الدقيق. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تسعى باستمرار إلى تحسين بيئتها الاقتصادية المحلية من أجل نمو وتنمية القطاع الخاص. وتُشجّع هذه البلدان على اتخاذ تدابير سياساتية حاسمة لتحسين مشاركة النساء رائدات الأعمال، بما في ذلك من خلال تحسين نظم حقوق الملكية وقوانين الإرث. وتفيد دراسات سابقة للأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً أن من أهم الشروط المطلوبة لإنعاش الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحسين البيئة التجارية المحلية بوسائل منها قيام الحكومة بتوفير خدمات المنافع العامة والحماية الفعالة وإعمال حقوق الملكية.

٣٦- وأما الاستثمار - بشقيه الداخلي والأجنبي المباشر - فيمثل بحكم تعريفه جزءاً لا يتجزأ من بناء القدرات الإنتاجية. ومن الواضح أنه ينبغي حدوث طفرة في الاستثمار لفائدة أقل البلدان نمواً كي تقترب من بلوغ أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول. ومن الأهمية بمكان بذل جهود متضافرة ومستدامة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية. وفي هذا السياق، ينبغي فهم تلك التعبئة بمعناها الواسع، بما يشمل القطاع المالي، وجباية الضرائب، والحوالات،

وتفادي سحب رؤوس الأموال^(٢٥). ويُعدّ الاهتمام المتزايد بسندات بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء اتجاهًا إيجابيًا يُظهر مدى تنمية أقل البلدان نموًا لأسواقها الرأسمالية. وفيما يتعلق بهذه البلدان، تكتسي عملية تعبئة الموارد المحلية من خلال تشجيع الودائع الادخارية، وتحسين نظام جباية الضرائب، فضلاً عن تسخير الموارد الطبيعية، أهمية حاسمة في بناء قدراتها الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية والحد من الفقر. وعلى المستوى الإقليمي، من المهم تعزيز دور المصارف الإنمائية الإقليمية في تمويل القطاعات الإنتاجية لأقل البلدان نموًا، وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنمية أقل البلدان نموًا.

٣٧- وتناط بالشركاء الإنمائيين والتجارين لأقل البلدان نموًا أدوار هامة في بناء القدرات الإنتاجية لهذه البلدان. فعلى سبيل المثال، تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً رئيسياً في تمويل تنمية القدرات الإنتاجية، ويعيد برنامج عمل اسطنبول تأكيد الالتزام الوارد في برنامج عمل بروكسل والمتعلق بتنفيذ البلدان المانحة إجراءات من أجل بلوغ المستويات المستهدفة لتقديم المعونة^(٢٦). ويتمثل الهدف الأكثر طموحاً بالنسبة للبلدان المانحة في تخصيص نسبة ٢٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموًا. وفي عام ٢٠١١، بلغت الحصة الإجمالية لـ ٢٧ بلداً من البلدان المانحة نسبة ٠,٠٨ في المائة: وفاقحت حصص ٥ بلدان مانحة نسبة ٢٠,٢٠ في المائة، وتراوحت حصة بلد واحد بين ٠,١٥ و ٢٠,٢٠ في المائة، وتراوحت حصص ٣ بلدان بين ٠,١٠ و ٠,١٥ في المائة، بينما قلت حصص البلدان المتبقية عن ٠,١٠ في المائة. وإذا قطعت الجهات المانحة شوطاً إضافياً إلى

(٢٥) للاطلاع على لمحة عامة عملية، انظر الأونكتاد، تعزيز دور الموارد المالية المحلية في تنمية أفريقيا: دليل السياسات، UNCTAD/ALDC/Africa/2009/1 (نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).

(٢٦) "أ) تضطلع البلدان المانحة في أقرب وقت ممكن بالإجراءات التالية التي تعهدت باتخاذها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموًا:

١' البلدان المانحة التي تقدم إلى أقل البلدان نموًا مساعدة إنمائية رسمية بنسبة تفوق ٢٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي: تواصل القيام بذلك وتبذل قصاراها لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموًا؛

٢' البلدان المانحة الأخرى التي بلغت نسبة ١٥,٠ في المائة المستهدفة: تعهد ببلوغ نسبة ٢٠,٢٠ في المائة على وجه السرعة؛

٣' جميع البلدان المانحة الأخرى التي تعهدت ببلوغ نسبة ١٥,٠ في المائة المستهدفة: تعهد بتأكيد التزامها وتعهد ببلوغ الهدف بحلول عام ٢٠١٥ أو ببذل قصاراها للتعجيل بمساعيها لبلوغ الهدف؛

٤' خلال فترة برنامج العمل، البلدان المانحة الأخرى: لن تدخر جهداً على الصعيد الفردي لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموًا، مما سيفضي إلى زيادة كبيرة في مساعدتها الجماعية لأقل البلدان نموًا؛

٥' ينبغي أن تجري البلدان المانحة استعراضاً لالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥، وأن تنظر في إمكانية تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموًا (...). (الفقرة ١١٦-٢)

الأمام لزيادة الحصة الإجمالية الحالية البالغة نسبة ٠,٠٨ في المائة لبلوغ المستوى المستهدف وقدره ٠,٢٠ في المائة، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في مساهمة الفرد في المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان المانحة من ٣٤ إلى ٨٩ دولاراً أمريكياً. وسواء أزدت البلدان المانحة حصصها من المساعدة الإنمائية الرسمية أم لم تزد، يتعين على أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين تحسين فعالية المعونة تماشياً مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا، وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

٣٨- وينبغي أن تشكل الموارد المتأتية من مبادرة المعونة من أجل التجارة شكلاً من أشكال الاستثمار غير منشئ للديون، وينبغي جعلها أكثر قابلية للتنبؤ، وارتباطاً بالأغراض التي ستساهم مباشرة في بناء القدرات التوريدية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك بناء الهياكل الأساسية المتعلقة بالتجارة. وبما أن عدداً كبيراً من أقل البلدان نمواً (٢٨ بلداً من أصل ٤٩ بلداً) هي بلدان مصدرة للسلع الأساسية، فمن الضروري بالنسبة لها الانضمام إلى سلاسل القيمة الخاصة بالسلع الأساسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن شأن ذلك أن يوسع آفاقها إزاء التنوع وتحقيق القيمة المضافة والاحتفاظ بالقيمة، إلى جانب التأثير مباشرة في خلق فرص العمل والحد من الفقر. ومن شأن ذلك أيضاً زيادة صمودها الاقتصادي أمام الصدمات الخارجية، مما يحقق استقرار مستويات الدخل ويجعلها أكثر قابلية للتنبؤ بها. ولذا، ينبغي أن تشمل المعونة من أجل التجارة مبادرات أو نوافذ خاصة بشأن تنوع السلع الأساسية قصد تمكين أقل البلدان نمواً من الانضمام إلى سلاسل القيمة الخاصة بالسلع الأساسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن شأن فتح نافذة كهذه تيسير التقدم التكنولوجي وتحسين فعالية الإنتاج، إلى جانب تعزيز إنتاجية العمل والدخل. كما ينبغي أن تشمل المعونة من أجل التجارة تقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لبناء القدرات المؤسسية اللازمة لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية محتضنة محلياً، والمشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات التجارية. وينبغي زيادة تعزيز الإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، الذي يُعدّ وسيلة هامة لتعزيز القدرات المؤسسية لهذه البلدان.

٣٩- وأما المجالات الأخرى التي تتطلب اتخاذ إجراءات فعالة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين فتتعلق بتحسين كمية البيانات ونوعيتها، بما في ذلك من خلال بناء القدرات الإحصائية الوطنية لأقل البلدان نمواً. وبدعم من المجتمع الدولي، ينبغي كذلك لأقل البلدان نمواً أن تسعى إلى وضع أو تطوير مؤشرات ومقاييسها الخاصة وآلياتها المتصلة بالرصد، بما يتماشى مع برنامج عمل اسطنبول، بغية قياس مدى التغيير في قدراتها الإنتاجية. وينبغي الاسترشاد بتلك المؤشرات لإدخال مزيد من التحسينات على عملية تنفيذ السياسات والإجراءات، بما في ذلك أداء الجهات المانحة في البلدان المستفيدة، من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية باستمرار.

٤٠ - ويتوقف إحراز النجاح في تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل المتعلقة بالقدرات الإنتاجية على عدة عوامل، بما فيها العوامل المشار إليها في هذه المذكرة كأثار وتوصيات سياساتية. ومن المهم إدماج بناء القدرات الإنتاجية المحلية في صميم السياسات والاستراتيجيات الإنمائية لأقل البلدان نمواً. ومن ثم يجب على هذه البلدان أن تتخذ خطوات لتعزيز قدراتها الوطنية على وضع السياسات وترجمة الأولويات والالتزامات المتفق عليها إلى إجراءات، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة برنامج العمل في سياساتها واستراتيجياتها المحلية ذات الصلة. ويشمل ذلك بذل جهود لبناء القدرات الوطنية المؤسسية والقدرات الوطنية في مجال وضع السياسات، إلى جانب إعادة التوازن بين دور الدولة والسوق.